التنمية المستدامة في مناطق الظل الحدودية: بين متطلبات التنمية المحلية ورهان الأمن المجتمعي

Sustainable development in border shade areas: between local development requirements and community security

أ/ رافيق بن مرسلي[1]*

كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة بومرداس

r.benmorsli@univ-boumerdes.dz

أ/ إبراهيم بوناصر[2]

كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة بومرداس

b.bounaceur@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/30 تاريخ القبول للنشر: 2021/05/17 تاريخ النشر: 2021/05/30

ملخص:

تشكل العلاقة الجدلية بين التنمية والأمن هاجسا يشغل باستمرار صانعي القرار وواضعي السياسات العامة في دول العالم المختلفة نظرا لارتباطهما الشديد، وعمق تأثيرهما على التوازنات الأساسية لاستقرار المجتمع واستمرارية وجود من جهة أخرى لذلك تسعى الحكومات إلى توفير المتطلبات الضرورية للتنمية باعتبارها الضمانة الأساسية لتزويد المجتمع بعناصر الدعم اللازمة لتوازنه و تطوره وانسجامه.

الكلمات المفتاحية: مناطق الظل الحدودية، التنمية المحلية، التنمية المستدامة، الأمن المجتمعي.

Abstract:

The dialectical relationship between development and security is constantly concerned with decision-makers and policy makers in the various countries of the world due to its severe linkage, and the depth of their influence on the basic balances of community stability and continuity, so Governments are seeking to provide the necessary requirements for the supply of society For its balance and evolution and its dissolution.

Keywords: border shadow areas, local development, sustainable development, Community Security.

*المؤلف المرسل.

1.مقدّمة:

يعد الارتباط بين ظاهرتي التنمية والأمن سمة ملازمة لتطور المجتمعات البشرية منذ أزمنة بعيدة، ومع التطور المعرفي والعلمي والتكنولوجي الحاصل تبلورت تدريجية نظرة جديدة إلى كل من مفهوم التنمية والأمن، حيث تبنت الدول والمجتمع الدولي مقاربة جديدة قوامها خلق قدر من التجانس والتوازن بين الأبعاد المشكلة للتنمية، مما يساهم في الاستجابة للتحديات المطروحة أمام المجتمعات، وأضحت الغاية من الاعتماد على المقاربات التنموية هي الوصول إلى تحقيق الأمن المجتمعي الشامل، في سياق الترابط العضوي بين الأمن والتنمية واعتبار كليهما مسئولية مجتمعية بامتياز.

تحاول هذه الورقة البحثية معالجة إشكالية العلاقة بين متطلبات التنمية المحلية كركيزة أساسية ضمن مقاربة التنمية المستدامة وبين الأمن المجتمعي كدعامة للأمن الإنساني في منظوره الشامل، وذلك بإسقاطها على أقاليم عبر حدودية للدولة تتميز بضعف مؤشرات التنمية وهشاشة البنى الأساسية من جهة، كما تشكل هاجسا امنيا لصانع القرار في الدولة باعتبارها مناطق تماس امني مع دول الجوار، وما يشكله ذلك من مصادر تهديد محتملة للأمن القومي.

وعليه ارتأينا صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي: **كيف يمكن الموازنة بين حتمية التنمية في مناطق الظل الحدودية وتحديات الأمن المجتمعي؟**

لمعالجة هذه الإشكالية وتحليلها تقترح الدراسة فرضية مركزية تتمحور ضمن العلاقة السابقة ومفادها انه: **كلما تجسدت أبعاد التنمية المستدامة في المناطق الحدودية ومناطق الظل كلما ساهم ذلك في إرساء أسس الأمن المجتمعي.**

من اجل تفكيك عناصر الإشكالية المطروحة تقترح الورقة البحثية المحاور التالية:

المحور الأول: التنمية المستدامة والأمن المجتمعي: الارتباطات النظرية وتحديات الواقع.

المحور الثاني: التنمية المحلية في مناطق الظل (المؤشرات-الآفاق).

المحور الثالث: نحو تنمية مستدامة وأمن مجتمعي في مناطق الظل الحدودية بالجزائر.

2. التنمية المستدامة والأمن المجتمعي: الارتباطات النظرية وتحديات الو اقع.

تزداد هذه العلاقة تشابكا وتعقيدا إذا تطرقنا إلى المفهومين الأمن والتنمية في السياق الأوسع لتطورهما المعتبر مع بداية الألفية الجديدة والمعبر عنه ضمن تقارير التنمية البشرية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة، وتطور الممارسات الدولية على مستوى عدد من الهيئات الإقليمية والدولية على غرار الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي.

من البديهي القول أن هناك ارتباط شديد بين ظاهرتي الأمن والتنمية ضمن مستويات وأبعاد متعددة، فمن منظور تاريخي يمكن التأصيل لهذا الارتباط في تطور المجهود الأمني الذي كرسته الدول لتأمين القوافل

التجارية البرية والبحرية، مما جعل تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع مقترن بالقدرة على ضمان الأمن للملاحة البحرية والطرق البرية في مراحل تاريخية مختلفة. (اوهمي، 2006، صفحة 212)

غير أن العلاقة بين الأمن والتنمية شهدت نقلة نوعية وع بروز الثورة الصناعية وإرساء النظام الرأسمالي وتبلور الدولة القومية الحديثة، إذ أخذت هذه الأخيرة على عاتقها في نطاق سلطتها المركزية مسئولية بسط الأمن في الداخل وحمايته من كل ما يهدده من الخارج، مع السعي لتأمين بيئة داخلية للنظام تسمح بتوفير الحماية لأنشطته ومؤسساته، مع ما يتطلبه ذلك من ضرورة الاستجابة لمطالب وانشغالات الساكنة في الإقليم.

استمر مؤشر الارتباط بين الأمن والتنمية في نطاق تطور الدولة والنظام الدولي طيلة القرن الماضي، وفي عالم موسوم بتزايد التهديدات والمخاطر الخارجية، ظلت حتمية توجيه الدولة لمواردها نحو الدفاع عن حدودها السياسية هاجسا وسلوكا يؤثر عللا التنمية وذلك ضمن مستويين:

- **المستوى الأول:** إن دفاع الدولة عن الإقليم وحماية الأراضي يدفع إلى تجنيد كافة الموارد وتحويلها للاستخدامات العسكرية، مما يضعف قدرتها على ضمان الاستجابة لمتطلبات التنمية لفترة تتجاوز في الغالب انتهاء الأزمة وزوال التهديد الخارجي.

- **المستوى الثاني:** إن النزاعات الدولية تؤدي في حالات كثيرة إلى فقدان الدولة للسيطرة على شؤونها الداخلية، مثلما حدث في روسيا سنة 1917 وألمانيا سنة 1921. (زيد، 2012، صفحة 22)

ظلت العلاقة بين الأمن والتنمية محكومة بأولوية الاعتبارات الأمنية لفترة طويلة، إذ كان الأمن في المنظور التقليدي مرتكزا على البعد العسكري الذي يشير إلى حماية أقاليم الدولة من الاعتداء الخارجي (BUZAN, 1991, pp. 19-23)، وان الأمن هو القضية المركزية للدولة (charllon, 2011, p. 12)، لكن التحولات التي طبعت العالم مع نهاية سبعينات القرن الماضي دفعت إلى مراجعة المسلمات التي قام عليها المنظور الواقعي التقليدين وبدأت النظرة إلى الأمن في الانتقال من البعد العسكري الصرف إلى الأبعاد السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية وصولا إلى تبلور فكرة الأمن الإنساني، ويمكن تلخيص أهم تلك التحولات فيما يلي (العيدي، 2017، الصفحات 203-204):

1- بروز فواعل جديدة مؤثرة إلى جانب الدولة، كالمنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات والجماعات الإرهابية والأفراد.

2- تغير طبيعة التهديدات من عسكرية محضة إلى تهديدات مرتبطة بالبيئة والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

3- تحول مصادر التهديد من الطابع العسكري الخارجي إلى المصادر الداخلية كالحروب الأهلية، الجريمة المنظمة،الكوارث الطبيعية والأوبئة.

يمكن القول أن تبني مفهوم الأمن **المجتمعي** والتطورات التي حصلت بعد نهاية الحرب الباردة أفضت إلى بلورة مقاربة جديدة في العلاقة بين الأمن والتنمية تقوم على إعادة الاعتبار لمفهوم التنمية، والذي خضع بدوره لمراجعات عميقة نقلته من الدائرة التقليدية القائمة على آليات الانتقال من وضع قائم إلى وضع أفضل

نحو الدائرة الأوسع للتنمية المستدامة، هذا المفهوم جاء كحتمية لعمليات مراجعة الخيارات الاقتصادية والسياسية للدول، فمع نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة برزت جملة من المشاكل والمخاطر المحدقة بمستقبل البشرية، بدءا بتراجع رهيب لمعدلات النمو الاقتصادي وارتفاع غير مسبوق في معدلات البطالة خاصة في الدول النامية، وسط تدهور مخيف للمحيط الحيوي للإنسان، حيث بلغت نسبة التلوث الهوائي والبحري إلى مستويات عالية، مما أدى إلى اختلال النسق الايكولوجي الذي فقد أزيد من 58 بالمائة من مكوناته (الشطي، 2018، صفحة 119).

في ظل هذا السياق المعقد والمليء بالمخاطر، ترسخ الاعتقاد على نطاق واسع أن النموذج التنموي الذي اعتمدته المجتمعات طيلة أزيد من قرنين من الزمن وصل إلى حدوده القصوى، ولم يعد بالإمكان الاستمرار فيه دون إحداث تأثيرات كارثية تهدد البشرية و تقوض حق الأجيال القادمة في الحياة، وان هناك حاجة ملحة لاعتماد منظور جديد للتنمية يقوم على إيلاء الأهمية للأبعاد الاجتماعية والبيئية وعلى إدارة وحماية الموارد الطبيعية و البشرية، مما يحقق على نحو متساو الحاجات التنموية للأجيال الحالية والقادمة.

ترتكز التنمية المستدامة على التفكير في محيط حياة الإنسان من خلال السعي لتحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية ضمن رؤية مجتمعية تتطلب إشراك جميع مكونات المجتمع وجميع دول العالم، وذلك في مواجهة الأخطار التي تهدد امن الأفراد والمجتمعات، وهذا هو المنطلق الذي يمكن من خلاله فهم فلسفة التنمية المستدامة، أنها تقوم على منطق الأمن **المجتمعي** ومرتكزاته، ففي سنة 1994 ورد لأول مرة مفهوم الأمن **المجتمعي** في تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية PNUD 1994، إذ أشار إلى أن تحقيق الأمن يتطلب توفير جملة من الشروط التنموية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية و البيئية، وفي سنة 2000 أطلقت الأمم المتحدة ما عرف بأهداف الألفية كأولويات يتعين على المجتمع الدولي تحقيقها وتم تحيين ومراجعة المشروع في قمة نيويورك حول التنمية المستدامة سنة 2015 أين تم تحديد 17 هدفا و167 هدفا فرعيا يجب تنفيذها في أفق سنة 2030 (الامم، 2015)، وشملت تلك الأهداف: تحقيق حياة أفضل، احترام البيئة، الاستعمال العقلاني للموارد، تعميم التكنولوجيا والتحسين المستمر لحاجات وأولويات المجتمع.

تبنت عدة منظمات دولية وتجمعات إقليمية أهداف الألفية ووضعت برامج لتحقيقها على غرار الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي، وتدريجيا تبلور مفهوم الأمن **المجتمعي** المستدام كغاية وهدف للتنمية المستدامة انطلاقا من فكرة الترابط الوثيق بين امن المجتمعات و تنميتها، حيث أن مقاربة التنمية المستدامة لا يمكن تحقيق أهدافها في ظل بيئة أمنية غير مستقرة، لذلك فمن ضمن أهم محاورها القضاء على النزاعات المسلحة والحروب في مناطق العالم المختلفة، فالاتحاد الإفريقي الذي تبنى مبادرة الشراكة الجديدة من اجل التنمية في إفريقيا **نيباد** كمشروع تنموي للقارة، وضع ضمن أولوياته مشروع **إسكات البنادق** من خلال وقف كافة مظاهر الحرب والنزاعات المسلحة، والعمل على خلق جو من الاستقرار يسمح بإقامة المشاريع وتنفيذ الخطط الهادفة لإرساء التنمية المستدامة.

إذا كانت مقاربة التنمية المستدامة كمشروع كوني طموح تمثل نقلة نوعية من حيث التفكير والطرح الهادف إلى إيجاد حلول دائمة لمشكلات التنمية والأمن، فإنها في الواقع تواجه جملة من العقبات التي تعرقل تحقيق الأهداف المرتبطة بها.

تعد التنمية المحلية ركيزة أساسية من ركائز التنمية المستدامة، إذ تستهدف التوازن التنموي بين مختلف المناطق والأقاليم، كما تستهدف إقامة و تنفيذ البرامج و المشاريع التنموية على المستوى المحلي بما في ذلك إقامة المنشآت القاعدية الأساسية والبرامج القطاعية والرامية في مجملها إلى توفير وسائل الحياة الضرورية للساكنة في منطقة معينة.

كما تعرف التنمية المحلية بكونها تلك العمليات التي توحد جهود السلطات العمومية والسكان بهدف تحسين ظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وصولا إلى ما يعرف بتحقيق جودة الحياة والرفاه الاجتماعي، كما تندرج ضمن التنمية المحلية أهداف الدولة فيما يتعلق بالتماسك الاجتماعي والعدالة الاجتماعية وتعزيز الاستقرار الجهوي من خلال تحقيق العدالة في توزيع الثروة، وتقسيم الأعباء والعادات الوطنية تكريسا للبعد الاجتماعي والسياسي للتنمية الشاملة، بهذا المفهوم تعتبر التنمية المحلية جزء أساسي من التنمية الوطنية الشاملة، فهي تشير لذلك الجهد التنموي الذي تبذله الدولة وأجهزتها ومؤسساتها بمشاركة السكان بهدف تحسين الإطار المعيشي في مناطق البلاد المختلفة من الخطط الشاملة للتنمية الوطنية.

تكتسي الأنشطة المتعلقة بالتنمية المحلية أهمية بالغة بالنسبة لسكان المناطق والأقاليم باعتبارها المحددات الأساسية لقياس التقدم الاقتصادي والاجتماعي في تلك المناطق، أما بالنسبة للحكومات فهي تمثل محور السياسات العمومية للتنمية ورافدا أساسيا من روافد العلاقة بين الدولة والشعب بما يسهم في تحقيق الولاء السياسي وبسط سيادة الدولة على إقليمها.

3. التنمية المحلية في مناطق الظل الحدودية: المؤشرات والأفاق.

ان المناطق الحدودية هي تلك الواقعة في الخط الفاصل بين إقليم الدولة وأقاليم دول مجاورة لها، حيث تمارس الدولة سيادتها التامة عليها، بما في ذلك إقامة حواجز وأدوات ضبط تقليدية كانت أو ذكية بهدف منع دخول أو خروج أفراد أو معدات دون مراقبة من طرف الدولة، وفق هذا الوصف فالمناطق الحدودية تمثل أهمية بالغة بالنسبة للدولة، مما يستوجب توفير آليات واستراتيجيات ملائمة ومحسنة للحياة الاقتصادية والاجتماعية فيها.

يجدر بنا أولا تحديد الفرق بين المناطق الحدودية والمناطق الهامشية أو ما أصبح يصطلح عليه **بمناطق الظل**، فهذه الأخيرة ليست مقتصرة على الشريط الحدودي بل يمكن أن توجد في أي منطقة من تراب الوطن بل أنها قد توجد في المدن الكبرى والتي توصف بالأحياء الفوضوية أو مناطق معزولة لا سيما في الأرياف تتميز بغياب المرافق ومقومات الحياة الأساسية..

سنعتمد في هذه الورقة البحثية على مصطلح **مناطق الظل الحدودية** والتي يقصد بها تلك المناطق الواقعة على الحدود الفاصلة بين التراب الجزائري وأراضي الدول المجاورة، وهي تشمل عدة ولايات وبلديات ومناطق تبلغ في المجمل 12 ولاية حدودية يفوق طول شريطها الحدودي 6500 كلم مربع، تمتد من ولاية الطارف أقصى الشمال الشرقي إلى ولاية تلمسان غربا مرورا بولايا سوق اهراس، تبسة، ورقلة، اليزي، تمنراست، ادرار، تندوف، بشار والنعامة. (عشيرة، 2018)

ما يلاحظ على مناطق الظل الحدودية عموما أنها تتميز بانخفاض حاد في معدل الكثافة السكانية لاسيما في المناطق الجنوبية ذات المساحات الكبيرة أين تقل التجمعات السكانية، إذ قدرت الكثافة السكانية في الجزائر وفق إحصائيات سنة 2016 بـ 16.7 بالمائة، إلا أنها في الولايات الحدودية لا تتجاوز النسبة 2 بالمائة في الكلم المربع (جوادي، 2021)، أنها مناطق تمتاز بشساعة المساحة مقابل انخفاض عدد السكان مقارنة بالمناطق الأخرى خصوصا الشريط الساحلي وبعض المناطق الداخلية، وهذا التوزيع غير المتجانس للسكان راجع للظروف الطبيعية الصعبة، الخصائص الجغرافية وقلة توفير المرافق الضرورية كالهياكل القاعدية التعليمية والصحية.

ويلاحظ أيضا على هذه المناطق وجودها على هامش التنمية مع غياب البنى التحتية الأساسية، وافتقارها للمؤشرات الأساسية للتنمية مما يدفع إلى تسميتها **بمناطق رخوة** ذو بيئة مناسبة لعدم الاستقرار الاجتماعي.

مساحات شاسعة ← عدد قليل من السكان ← غياب التنمية ← مخاطر على الاستقرار الاجتماعي

بالنظر إلى هذه المؤشرات ووجود تلك المناطق على تماس مع حدود دول مجاورة فأن الرهان التنموي أصبح مندمجا مع الرهان الأمني، مما يحتم على صانع القرار وضع استراتيجيات بعيدة المدى تأخذ بعين الاعتبار الحساسية الأمنية لتلك المناطق وحاجاتها التنموية.

4. نحو تنمية مستدامة وامن مجتمعي في مناطق الظل الحدودية في الجزائر

انطلاقا من المدلول الشامل للأمن المجتمعي وأبعاده المختلفة وارتباطه بمؤشرات التنمية المستدامة كما ورد في المحور الأول، يمكن القول أن تحقيق التنمية المحلية في مناطق الظل الحدودية ينبغي أن يتم على أسس جديدة تتجاوز النظرة التقليدية القائمة على إقامة بعض المرافق والمنشآت، وان تتم وفق مقاربة التنمية المستدامة في مدلولها الشامل وأبعادها المندمجة،بما يضمن **الانتقال الآمن** من مناطق ظل حدودية مهمشة ومفتوحة على كافة المخاطر إلى فضاء للازدهار والتطور المشترك، وعناصر مؤسسة للتماسك الوطني والاندماج الاجتماعي.

لن يتم ذلك إلا من خلال مجموعة من التدابير العملية للنهوض بمناطق الظل الحدودية خاصة منها ما تعلق بـ:

- أولا البدء برسم مقاربة اقتصادية ذات بعد تنموي شامل موجهة لتنمية مناطق الظل الحدودية في إطار التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية البيئية والاقتصادية وربطها بالطابع الأمني الخاص لتلك المناطق، كما ينبغي أن تشكل تلك المقاربة جردا دقيقا لنقاط القوة والضعف التي ينبغي مراعاتها عند إعداد الخطط الاقتصادية، أي تحديد الفرص والبدائل مقابل تشخيص الاختلالات، مما يسمح بتحديد الأولويات التنموية في مراحل لاحقة، مع ضبط الخصوصيات المجتمعية والبيئية والاقتصادية والجغرافية لكل منطقة بدقة وتفصيل، وصولا إلى حصر التحديات التنموية والأمنية المطروحة في مناطق الظل الحدودية وعلاقتها بالتنمية الوطنية الشاملة والأمن القومي للدولة.

- التوصيف الدقيق للواقع الاقتصادي والاجتماعي في مناطق الظل الحدودية من خلال توفير "**أطلس للمعطيات التنموية لمناطق الظل الحدودية**" كبنك معلومات يقدم لصانعي القرار ومنفذي السياسات العمومية على المستوى المحلي كافة المعطيات عن الموارد البشرية و المادية المتاحة، لا سيما حالة سوق العمل أي مؤشرات التشغيل والبطالة، ووضعية الكفاءات البشرية في الداخل والخارج، مع توصيف دقيق لاقتصاد كل منطقة وبيئة الاستثمار وعناصرها.

- وضع أجندة زمنية تفصيلية لتنفيذ إستراتيجية التنمية الموجهة لمناطق الظل الحدودية، وينبغي أن تتسم هذه الأجندة باعتماد أجال معقولة وقابلة للتنفيذ مع الإشارة إلى الموارد اللازمة لتجسيد البرامج والمشاريع.

- إدراج إستراتيجية التنمية ضمن نهج تشاركي شامل يجعل من سكان مناطق الظل الحدودية في قلب المعادلة التنموية، عن طريق الدفع باتجاه تطوير مجتمع مدني محلي واع وطموح، يتبنى مقاربة التنمية المستدامة ويرافق جهود الدولة لتجسيدها، مما يجعل المواطن شريكا أساسيا في كافة الخطوات التي تتخذ لفائدة المنطقة، فمن شأن النمط التشاركي لعمليات التنمية انه يسهم في تعزيز روح المواطنة وأسس الانسجام المجتمعي، وانه يجعل من تثمين الموارد والطاقات عنصرا أساسيا في كل جهد تنموي، كما من شأنه أن يدفع تدريجيا إلى خلق بيئة اجتماعية واقتصادية ايجابية توفر فرص الحياة الكريمة للساكنة وفضاء لممارسة المواطنة في إطار تنمية مستدامة تكفل الحياة اللائقة للأجيال الحالية وتضمن حقوق الأجيال اللاحقة.

في المقابل فان الطابع العملي المتدرج و التشاركي لإستراتيجية التنمية المحلية في مناطق الظل الحدودية يجب أن يتيح لصانع القرار فرصا أفضل للتعامل مع المخاطر والتهديدات الخارجية، من خلال الدفع باتجاه تحقيق الأمن المجتمعي الشامل كضمانة لتحقيق الأمن القومي.

5. الخاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية وعلى ضوء تقليد تحليل الإشكالية المطروحة، ومن خلال ما تم مناقشته في المحاور السابقة خلصت الورقة إلى تأكيد الفرضية الأساسية التي قامت عليها الدراسة، والمتمثلة في العلاقة الوثيقة والترابط و التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة ودعائم وأسس الأمن المجتمعي، مما يفرض على صانع القرار وواضع السياسيات العامة الأخذ بعين الاعتبار هذا المتغير عند صياغة أي إستراتيجية تنموية لمناطق الظل الحدودية في الجزائر.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية.

- احمد محمد ابو زيد. (2012). *التنمية و الأمن: ارتباطات نظرية*. قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
- الشاذلي بية الشطي. (العدد14 ديسمبر , 2018). التنمية المستدامة والأمن المستدام. *مجلة الإدارة للبحوث والدراسات* .
- المتحدة الامم. (2015). *التقرير العربي للتنمية المستدامة*.
- فاطمة فوقة ، نصر الدين قارة عشيرة. (العدد 02 ديسمبر , 2018). مقومات تنمية المناطق الحدودية في الجزائر كمدخل للحد من انتشار عدوى الأزمات. *مجلة الاقتصاد والقانون* .
- كينيشي اوهمي. (2006). *الاقتصاد العالمي: المرحلة الحالية*. بيروت: الدار العربية للعلوم.
- موسى العيدي. (2017). رسالة دكتوراه في العلوم السياسية. *سياسة الجزائر الخارجية اتجاه إفريقيا: 2000-2010* . جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر.
- نور الدين جوادي. (25 فيفري , 2021). *" تنمية مناطق الظل: تحدي الجزائر الجديدة وهدف استراتيجي ترسمه أربعة شروط" جريدة التحرير اون لاين، العدد 2199*. تاريخ الاسترداد 01 02, 2021، من https://cutt.us/I9bSS: https://cutt.us/I9bSS

ثانيا: باللغة الاجنبية.

- BUZAN, B. (1991). *people state and fear: an Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era*. lynne rienner publishers.
- charllon, f. (2011, fevrier). la notion de sécurité qu'elle transformation? qu'elle signification? *cahiers français* , p. n0360.